

مجلس الأمن



Distr.: General
31 January 2007
Arabic
Original: English

رسالة مؤرخة ٢٥ كانون الثاني/يناير ٢٠٠٧ موجهة إلى رئيس مجلس الأمن من الممثل الدائم لكوريا لدى الأمم المتحدة

يشرفني أن أخاطبكم، بصفتي رئيس مكتب التنسيق لحركة عدم الانحياز، بشأن جلسة الإحاطة عن الحالة في الشرق الأوسط التي نظمها مجلس الأمن اليوم ٢٥ كانون الثاني/يناير.

وكم تعلمون، تقدمت حركة عدم الانحياز بطلب رسمي للمشاركة في تلك الجلسة. وكان ذلك الطلب أمراً مبرراً تماماً، بالنظر إلى الأهمية التي يمثلها البند قيد المناقشة لأعضاء الحركة التي تشمل غالبية دول منطقة الشرق الأوسط.

وقد كان من شأن مشاركة الحركة في جلسة الإحاطة تمكين مجلس الأمن من الاطلاع بصورة مباشرة على آراء ومقترنات عدد كبير ومتعدد من الدول الأعضاء في الأمم المتحدة بشأن مسألة قم الجميع بالنظر إلى آثارها.

وسيمكن من دواعي تقدير حركة عدم الانحياز البالغ أن تفتح هذه الاجتماعات في المستقبل لتشارك فيها جميع الدول الأعضاء بطريقة تزيد إثراء المناقشة بشأن هذه المسألة ذات الأهمية الحاسمة ليس مجلس الأمن وحسب، وإنما أيضاً لكامل عضوية الأمم المتحدة والمجتمع الدولي عاماً.

وأرجو ممتنا تعليم هذه الرسالة ومرافقها، الذي يتضمن موقف حركة عدم الانحياز إزاء الشرق الأوسط، بما في ذلك قضية فلسطين، بوصفهما وثيقة من وثائق مجلس الأمن.

(توقيع) رودريغو مالمير كا دياز
السفير والممثل الدائم
رئيس مكتب التنسيق لحركة عدم الانحياز



مرفق الرسالة المؤرخة ٢٥ كانون الثاني/يناير ٢٠٠٧ الموجهة إلى رئيس مجلس الأمن من الممثل الدائم لكوبا لدى الأمم المتحدة

موقف حركة عدم الانحياز إزاء الحالة في الشرق الأوسط، بما في ذلك قضية فلسطين

كررت حركة عدم الانحياز تأكيد موقفها الواضح إزاء الحالة في الشرق الأوسط في عدة مناسبات. وتشعر الحركة بقلق بالغ إزاء تزايد تدهور الوضع على الأرض والطريق المسدود الذي بلغته عملية السلام في المنطقة.

وقد أعربت حركة عدم الانحياز، وهي ترکز بصفة خاصة، عن قلقها البالغ إزاء الحالة في الأرض الفلسطينية المحتلة خلال الفترة الأخيرة، لا سيما الحالة الناجمة عن استخدام إسرائيل للقوة بشكل غير مناسب وعشوائي ومفرط، مما تسبب في عدد كبير من الوفيات والإصابات بين المدنيين الفلسطينيين، فضلاً عن دمار مادي هائل.

وبدون أي شك، تمثل قضية فلسطين لب مشكلة الشرق الأوسط. وما دامت هذه الحالة بدون حل، فإن بوئر التوتر في المنطقة ستظل تنتشر.

ولن يكون هناك حل عادل و دائم لقضية فلسطين إذا لم يستند ذلك الحل إلى مبدأ الأرض مقابل السلام الذي يشمل إنشاء دولة فلسطينية مستقلة في كل الأرض الفلسطينية المحتلة منذ عام ١٩٦٧، تكون القدس عاصمتها، وتعيش في سلام وأمن مع إسرائيل و جيرانها الآخرين.

ولن يكون هناك حل إذا لم ينته الاحتلال الإسرائيلي الذي طال أمده وغير المشروع لجميع الأراضي الفلسطينية منذ عام ١٩٦٧. ويجب على إسرائيل أن تكف فوراً عن عدوانها على السكان المدنيين في فلسطين وتسحب قواها توا من قطاع غزة للمناطق التي كانت تحتلها قبل حزيران/يونيه ٢٠٠٦.

ويجب على إسرائيل أن تفي فوراً بالتزاماتها ومسؤولياتها وفقاً لاتفاقية جنيف المتعلقة بحماية المدنيين وقت الحرب، المؤرخة ١٢ آب/أغسطس ١٩٤٩.

ويجب على إسرائيل أن تضع حداً للاحتلال والممارسات غير المشروعة وغير القانونية في الأرض الفلسطينية المحتلة، بما في ذلك التشديد غير القانوني للجدار الفاصل الذي يرمي إلى الاستيلاء على الأراضي والموارد الفلسطينيين وضمها وتغيير التركيبة السكانية والجغرافية للأرض الفلسطينية.

وليس ثمة حل للأزمة في الشرق الأوسط يقوم على استخدام القوة. والنهج الوحيد الممكن اتباعه هو السعي إلى إيجاد حل سياسي ودبلوماسي، وهو ما ينبغي استئنافه فورا.

وتويد حركة عدم الانحياز عملية السلام في الشرق الأوسط، بناء على قرارات مجلس الأمن ٢٤٢ (١٩٦٧)، و ٣٣٨ (١٩٧٣)، و ٤٢٥ (١٩٧٨)، و ١٣٩٧ (٢٠٠٢)، و ١٥١٥ (٢٠٠٣)، ومبدأ الأرض مقابل السلام.

وينبغي التعجيل بتنشيط عملية السلام في الشرق الأوسط. وضياع أي دقيقة يعني المزيد من الموتى والدمار، فضلا عن زيادة العواقب الخطيرة للأزمة تضر بنا جميعا، حتى بالنسبة لمن يوجدون منا خارج المنطقة.

والطريق المسدود الذي يواجه عملية السلام لا يفيد أي أحد، ولا حتى الشعب الإسرائيلي الذي يعني أيضا عواقب سياسات حكومته.

وخلال مؤتمر قمة حركة عدم الانحياز الذي عقد في أيلول/سبتمبر في هافانا، دعا رؤساء دول وحكومات الحركة الأممية المتحدة بحزم إلى عقد مؤتمر دولي معني بالشرق الأوسط للتداول بشأن خطة عامة عادلة ودائمة للمنطقة، بناء على قرارات الأمم المتحدة ذات الصلة، بمشاركة الأعضاء الدائمين في مجلس الأمن والأطراف المهمة الأخرى، بما في ذلك الدول الأعضاء في حركة عدم الانحياز.

وترى حركة عدم الانحياز أن من المهم البدء في التحضير لعقد هذا المؤتمر الدولي في أقرب وقت ممكن. وسيتيح ذلك إعادة إطلاق عملية السلام ومعالجة الحالة في الشرق الأوسط بروح بناءة ومنظور مستقبلي، عن طريق مفاوضات مباشرة بين طرفين في الصراع، بهدف التوصل إلى اتفاق شامل وعادل ودائم وسلمي.

وينبغي التحضير بعناية للمؤتمر. ولا ينبغي له أن يصبح عملا شكليا بحثا سعيا إلى إحداث أثر إعلامي. ولا يمكن له أن يكون اجتماعا يدوم يوما واحدا أو يومين للاستماع إلى الخطاب بدون التوصل إلى التزامات جادة. ولا ينبغي النظر إلى المؤتمر على أنه غاية في حد ذاته، وإنما بوصفه جزءا من تنشيط عملية السلام في الشرق الأوسط والسعى إلى إيجاد حلول تفاوضية لمختلف عناصر العملية.

وفي سياق الحالة الخطيرة التي تواجه الشرق الأوسط حاليا، تؤكد حركة عدم الانحياز من جديد المسؤوليات الدائمة للأمم المتحدة، بما فيها مجلس الأمن، إزاء الحالة في المنطقة.

ولا يخفى على أحد أن أعمال إسرائيل التي تتم بدون عقاب هي بقدر كبير نتيجة للحماية التي توفرها لها حكومة الولايات المتحدة في مجلس الأمن وفي المنتديات الدولية

الأخرى. فقد قيدت الولايات المتحدة مجلس الأمن باستخدامها حق النقض ٣١ مرة فيما يتصل بمشاريع قرارات تتعلق بقضية فلسطين ومرات لا تختص بجأت فيها إلى التهديد باستخدام هذا الامتياز غير الديمقراطي الذي عفا عليه الزمن.

والمأزق الذي يشهده مجلس الأمن في الظروف الحالية أمر لا يمكن تبريره. ويجب على المجلس أن يتتخذ إجراء بدون مزيد من التأخير للاضطلاع بمسؤولياته عن صون السلم والأمن الدوليين. ولا يمكن لهذه الهيئة أن تظل تتلزم الصمت إزاء هذه التطورات الخطيرة.

وتعرب حركة عدم الانحياز مرة أخرى عن التزامها الثابت بالتوصل إلى حل عادل وسلمي للصراع الإسرائيلي – الفلسطيني وبحق الشعب الفلسطيني في تقرير المصير والسيادة في دولته المستقلة فلسطين، على أساس حدود ما قبل عام ١٩٦٧، وأن تكون عاصمتها القدس الشرقية.

وتؤكد حركة عدم الانحياز من جديد تأييدها للرئيس محمود عباس، رئيس السلطة الوطنية الفلسطينية ورئيس اللجنة التنفيذية لمنظمة التحرير الفلسطينية، في رفضه لما يسمى بقيام دولة فلسطينية ذات حدود مؤقتة. فهذه الدولة التي تسمى بالدولة المؤقتة لن تكون في الأساس سوى كيان تابع لإسرائيل وخاضع لسيطرتها، بوصفها الدولة القائمة بالاحتلال، عوضاً عن أن تكون دولة مستقلة ذات سيادة. وترفض الحركة أي محاولة لتغيير مرجعية عملية السلام، كما ترفض فرض إسرائيل التدابير الأحادية الجانب والخطط التي تهدف إلى فرض حل غير مشروع أحادي الجانب. وتشدد حركة عدم الانحياز على ضرورة استئناف مفاوضات مباشرة وجدية بين الطرفين من أجل تحقيق تسوية سلمية شاملة وعادلة ودائمة لقضية فلسطين بناءً على قرارات الأمم المتحدة ذات الصلة ووفقاً لأحكام ومبادئ القانون الدولي المكرسة فيها.

وفي هذا الصدد، تدين الحركة الخطط التي وضعتها الحكومة الإسرائيلية لبناء مستوطنة غير قانونية جديدة في وادي نهر الأردن وتوسيعها للمستوطنة غير القانونية ”معالي أدوميم“ في القدس الشرقية المحتلة في انتهاءٍ للقانون الدولي وقرارات الأمم المتحدة وخربيطة الطريق.

وسوف تواصل حركة عدم الانحياز دعمها ومساهمتها في جميع الجوانب الممكنة من أجل إحلال سلام عادل وكمال دائم في الشرق الأوسط، بناءً على جميع قرارات الأمم المتحدة ذات الصلة، ومرجعية مؤتمر مدريد، ومبدأ الأرض مقابل السلام، ومبادرة السلام العربية التي اعتمدتها مؤتمر قمة جامعة الدول العربية في آذار/مارس ٢٠٠٢ في بيروت، وخربيطة الطريق.